اقتصاديات أسواق الطماطم المصرية

أ.د/ إبراهيم سليمان أ.د/ محمد جابر عامر
قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة – جامعة الزقازيق

مقدمة

يعتبر محصول الطماطم من أهم محاصيل الخضر الضرورية والهامة لكافة المستهلكين، وذلك لارتباط استهلاك معظم الخضر بتوفرها سواء في الصورة الطازجة أو المصنعة، كما أنها محصول تصديري، وتعد مصر من بين أكبر أربع دول في العالم في إنتاج الطماطم (شبكة المعلومات ٢٠١١) وتتسم الطماطم بموسمية الإنتاج حيث تزرع في ثلاث عروات، وتتصدر محاصيل الخضر من حيث المساحة وتزرع في الأراضي الجديدة والقديمة، وتجاوز الإنتاج منها عشرة ملايين طن في العام (وزارة الزراعة المصرية، جابر بسيوني وأحمد غزالة، ٢٠١٠). لذا فهي من المحاصيل الغذائية الهامة الواعدة والضرورية سواء كغذاء أو مصدر دخل هام لكافة القطاعات العاملة بها بداية من توفير مستلزمات الإنتاج والإنتاج والعمالة والتسويق المحلي والتصنيع والتصدير.

المشكلة البحثية: برغم زراعة الطماطم ثلاث عروات في السنة في مصر وبرغم أنها تأتي في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث المساحة، إلا أنها تشغل المرتبة ٥٥ من حيث الغلة لوحدة المساحة، ويمثل ذلك سوء إدارة للموارد الزراعية، لأن المناخ ونظم الري الدائم وخصوبة التربة، تقتضي مكانة أعلى في الجدارة الإنتاجية، وبرغم أنها تعتبر مكوناً رئيسياً في وجبات الأسرة المصرية، وبرغم من أن الطماطم تمثل سلعة تصديرية هامة ضمن مجموعة الخضر، ألا أن هناك ارتفاعاً متسارعاً في أسعارها من سنة لاخرى ومن مواسم لأخر، كما لوحظ تناقص وتقلب في حجم صادرات الطماطم بما لا يتناسب مع أهمية هذا المحصول.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلي تحليل السياسات الزراعية والغذائية للطماطم في مصر متضمنة دراسة تحليلية تشمل نظم الإنتاج وتباينها من حيث أحجام المزارع واستخدام المدخلات الرأسمالية وكل من العمل الآلي والعمل البشري، والنمط الاستهلاكي المصري للطماطم، ومؤشرات أداء التصدير، ومعوقات التسويق سواء المحلي أو الخارجي، واستخلاص توجهات في شأن تنمية إنتاج وتسويق هذا المحصول الهام بما يضمن استقرار كل من العرض والأسعار بما يخفف من أعباء المعيشة عن المستهلك المصري ويوفر فائضاً مناسباً كماً وقيمة للصادرات المصرية من محصول الطماطم.

البيانات وطرق التحليل: تم الاستعانة بالدراسات السابقة وتحليل محتواها، مع التدعيم ببيانات ميدانية للمتغيرات الضرورية لتحقيق أهداف الدراسة والتي لم تتوافر في الدراسات السابقة من مصادر الإحصاءات المصرية الرسمية المنشورة سواء التي تصدرها وزارة الزراعة أو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وبحوث ميزانية الأسرة التي يجريها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، كما تم إجراء أكثر من استبيان يستهدف الإنتاج والتسويق، حيث شملت بيانات لتقديرات التكاليف والإيراد الموسمي لمحصول الطماطم ومعوقات زيادة العرض ومستويات الأسعار الموسمية والسياسات ذات العلاقة. وقد توافرت بيانات السلسلة الزمنية للمساحة والغلة الفدانية والإنتاج والأسعار للفترة ١٩٩٠-٢٠١١، بينما لم تتوافر لتكاليف الإنتاج إلا للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ لهذا قدر المتوسط ومعدل النمو السنوي للربحية لتلك الفترة فقط.

وغطت الاستبيانات الميدانية ١٥ منتجا، ٨ تجار جملة، ٨ تجار تجزئة، ٤ مصدرين (شركات كبيرة). أجريت بأسلوب المقابلة الشخصية في الربع الأخير من عام ٢٠١٢، ليغطي السنة الزراعية ٢٠١٠/٢٠١١. واقتضى ذلك تصميم عدة نماذج للاستبيان، لكل من المنتجين، والمؤسسات التسويقية (Stakeholders)، أي تجار الجملة والتجزئة والمصدرين، وبالطبع اختلفت طبيعة الأسئلة وأهداف النماذج وفقا لكل مجوعة مستهدفة، كما روعي في استبيان المنتج (المزارع) أن يغطي المنوال النمطي لحجم المزارع في مصر،

ورغم صغر حجم العينة نسبيا، إلا أن تمركز الحيازات في فئة كبيرة في الأرض لحيازة ساهم في أن تكون لحد كبير ممثلة لمجتمع العينة، علاوة على أن ظروف السوق المصري منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى زمن الاستبيان لم تسمح بالاستبيانات الموسعة لافتقاد الثقة بين المؤسسات الاقتصادية. خاصة في قطاع الزراعة، والجهات الرسمية بما فيها البحثية، نتيجة ما أصاب هذا القطاع بصفة خاصة من آثار سلبية متعددة الجوانب، بقصد أو بدون قصد.

استخدمت الدراسة نموذج تحليل الدخل في ظل تداعيات بعض السياسات الاقتصادية (Economic Policy Implication) لقياس أثر هذه السياسات على الربحية من محصول الطماطم، كما استخدمت بعض معايير قياس التنافسية مثل السعر النسبي Relative Price لسعر الصادرات في السوق المصري إلى أسعار التصدير في الأسواق العالمية المصدرة للطماطم، وتقدير معدلات النمو باستخدام (المعادلتين ٢،١) للفترات القصيرة أو المقارنة بين متوسط الفترات، واستخدمت (المعادلتين٣، ٤) لتقدير معدلات النمو للسلاسل الزمنية الطويلة، كما قامت بتحليل أثر المنطقة الديموجرافية ومستوى الدخل على أنماط استهلاك الطماطم في السوق المصري، واستخدمت نموذج توزيع جنيه المستهلك Consumer's pound Distribution (إبراهيم سليمان، محمد جابر، ٢٠٠٧) ووظفت الدراسة استبيان المؤسسات التسويقية في تقدير نسب الفاقد بعد الحصاد وأثناء مراحل التسويق حتى المستهلك، وكذلك توصيفهم للمعوقات ورؤية إصلاح أداء السوق.

$$Y_t = Y_0 e^{rT} \quad \ldots\ldots (1)$$

$$r = [Ln(Y_t) - Ln(Y_0)]/T \quad \ldots\ldots (2)$$

$$Y_t = b_0 + b_1 Y_0 \quad \ldots\ldots (3)$$

$$r = b_1/\overline{Y_t} \quad \ldots\ldots (4)$$

حيث:

Y_t = القيمة في السنة (t)

Y_0 = القيمة في سنة الأساس

r= معدل النمو السنوي

T = عدد السنوات بين السنة t، وسنة الأساس.

$b_0\, b_1$= معالم معادلة الانحدار المقدرة (معادلة ٣)

$\overline{Y_t}$ = المتوسط السنوي للمتغير موضوع الدراسة

ولتقدير مساحة مزرعة الطماطم التي تحقق دخلا للأسرة الزراعية يعادل متوسط دخل الأسرة في مصر في عام ٢٠١٠ استخدمت المعادلتين (٥، ٦)

$$I_{iah} = \sum I_1 \quad \ldots\ldots (5)$$

$$A_{th} = (y_{ac}\, N_{fh})/I_{iah} \quad \ldots\ldots (6)$$

حيث:

I_1 : صافي الدخل للفدان في الموسم بالجنيه

I_{iah} : صافي الدخل المتحقق من إنتاجية الطماطم للفدان في السنة بالجنيه

y_{ac}: متوسط الدخل السنوي للفرد في الاقتصاد المصري بالجنيه سنة ٢٠١٠ حسب تقدير البنك الدولي بالدولار (الدولار=٥,٩٥ جنيه في عام ٢٠١٠).

N_{fh}: متوسط حجم الأسرة من بحث "الدخل، الانفاق، الاستهلاك" التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

A_{th}: المساحة بالفدان لمحصول الطماطم المحقق لدخل أسرة المزرعة معادلا متوسط دخل الفرد في مصر في عام ٢٠١٠.

واستخدمت الدراسة النموذج المبين في (المعادلة ٧) لتقدير معامل عدم الاستقرار في أسعار الصادرات خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١١) لمقارنته بتلك المعاملات المقدرة في الدول المنافسة وذلك مع الاستعانة بالمعادلة (٣) لتقدير ($\hat{Y}$) المقدرة للتعويض بقيمها في المعادلة (٧).

معامل عدم الاستقرار = $\sum |Y_i - \hat{Y}_i| \setminus \sum(\hat{Y}) \times 100$ ..... (٧)

النتائج والمناقشة:

لتحقيق موضوعية العرض التحليلي عرضت الدراسة النتائج وتداعياتها في خمسة اقسام هي نظم الإنتاج لمحصول الطماطم، وأنماط الاستهلاك المحلي للطماطم، ونظم التسويق المحلي ومؤشرات الأداء للتبادل التجاري الدولي للطماطم في السوق المحلي والسوق العالمي، وأثر السياسات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري على تكاليف الإنتاج وهامش الربح لمحصول الطماطم

نظم الإنتاج لمحصول الطماطم: تحتل مساحة الطماطم الأهمية الأولي بين محاصيل الخضر حيث تمثل مساحتها حوالي ثلث مساحة الخضروات الشتوية، وحوالي ١٦% من مساحة الخضروات الصيفية، علما بأن هذه المساحة قد زادت في العقدين الأخيرين، أي من حوالي ٣٧٢ ألف فدان إلي حوالي ٦٠٠ ألف فدان (وزارة الزراعة المصرية، ٢٠١١).أي بزيادة حوالي ٦١,٣% خلال تلك الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠). وتمثل مساحة الطماطم حوالي ٢٥%-٣٠% من مساحة محاصيل الخضر في مصر، يزرع ٦١% منها بمناطق الأراضي الجديدة والباقي بالأراضي القديمة. كما يزرع حوالي ٥٨% من هذه المساحة في الموسم الشتوي أكتوبر-نوفمبر (٥٦% منها في الأراضي الجديدة، و٤٤% في الأراضي القديمة). ويزرع في الموسم الصيفي (أبريل-أغسطس) باقي المساحة، أي حوالي ٤٢% من جملة المساحة (منها ٧٠% في الأراضي الجديدة)، ويرجع تركز زراعة الطماطم في الأراضي الجديدة غالبا لانتشار تكنولوجيا الزراعات المحمية خاصة الصوب في حيازات تلك المناطق (وزارة الزراعة المصرية، ٢٠١١).

يجدر الأشارة إلى أن إنتاج الطماطم قد تضاعف في الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) بأكثر من ٢,٤٥ مرة، حيث زاد من حوالي ٤,٢ مليون طن إلي أكثر من ١٠,٣ مليون طن، وذلك ليس فقط نتيجة لزيادة المساحة المزروعة ولكن أيضا لزيادة الإنتاجية لوحدة المساحة التي زادت من حوالي ١١,٤ طناً للفدان في عام ١٩٩٠ إلي أكثر من ١٧,٢ طناً في نهاية الفترة، أي حوالي ٢,٦%سنوياً.

حجم الحيازة: يميز نظم زراعة الطماطم في مصر سيادة نمط المزارع الكبيرة نسبياً -وفق منوال الحيازة المصري- ليس فقط في المناطق الجديدة، بل وحتي في الأراضي القديمة، حيث من النادر وجود مزارع صغيرة للإنتاج التجاري، وهذا المنوال الزراعي ينطبق بصفة عامة على معظم زراعات الخضر والفاكهة في مصر. وبالرغم من ذلك فمن المعلوم أن حوالي ٩٢% من المزارعين في مصر يمتلكوا أراضي أقل من ٥ فدان تمثل النظام التقليدي (Soliman، ٢٠١٢)، وبالتالي ليس لديها مساحات كافية تخصص لمحاصيل الخضر، خاصة الطماطم، وإن وجدت فهي صغيرة جدا ومعظمها لاستهلاك أسرة المزرعة ذاتها، وجزء منها لسوق القرية.

وأهم أسباب تركز زراعة الطماطم في المزارع الكبيرة والتي تم استخلاصها من الاستبيانات الميدانية هي: (١) أنها تتطلب نفقات إنتاج عالية لوحدة المساحة (جدول ١)، (٢) احتياج زراعة الطماطم لتكنولوجي متطور كثيف راس المال يتمثل بصفة خاصة في الزراعة المحمية حيث تستخدم الصوب والإنفاق، (٣) تفضيل التجار المحليون والمصدرون والشركات القائمة على تجهيز الطماطم التعامل مع منتجين يوفرون عرضاً كبير الحجم مستقراً بين المواسم وبين عدة سنوات متتالية ومتمركزاً في مناطق محددة لتخفيض تكاليف النقل والتداول.

الحزمة التكنولوجية: ولقد انتشرت زراعة الصوب في العقود الثلاثة الأخيرة في مصر لعديد من أنواع الخضر منها الطماطم. ضمن حزمة تكنولوجية تتضمن كلا من: الأصناف عالية الإنتاج، صوب الشتلات

وأنفاق الإنتاج[1]، وبعض تلك المنشآت الكبيرة تستخدم أساليب تقنين الاحتياجات السمادية والتقاوي وطرق المقاومة وبعضها لديه القدرة على إحداث تكامل رأسي في تسويق إنتاجهم مباشرة في الأسواق على مدار السنة خلال العروات (المواسم الثلاثة). (عبد المجيد أبو المجد، ٢٠٠٠).

وتعتمد حزمة البيوتكنولوجي المستخدمة لتنمية وتطوير إنتاج الطماطم في مصر بصفة أساسية علي تقاوي السلالات عالية الإنتاج التي قدمت للزراعة المصرية من مصادر أجنبية وفق آراء المبحوثين في الاستبيانات الميدانية، وإن كانت وزارة الزراعة المصرية تحصر هذه المصادر في تقاريرها الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا من خلال التعاون المشترك، وتقرر دراسة (فريال البنا، ٢٠٠٠) أن المزارع الكبيرة والشركات الخاصة التي تصدر وتسوق إنتاجها بنفسها لديها الإمكانات والقدرة علي توفير البذور ذاتياً، وتحسينها في البيوت الخضراء، وكذلك توزيعها علي المنتجين الآخرين.

هيكل تكاليف الإنتاج

زاد انتشار الميكنة في مصر منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وتمركزت أساسا في محاصيل الحبوب (إبراهيم سليمان ١٩٩٧)، ولكن لم تتخطي نظم الميكنة للبستنه حتي الآن عمليات تجهيز الأراضي للزراعة والري، والرش بالكيماويات ويوضح (جدول ١) أن مدخل الميكنة يمثل أهمية ضئيلة (١٣%) في تكاليف إنتاج فدان الطماطم مقارنة مع العمل البشري والمستلزمات الرأسمالية والإيجار للأرض الزراعية، حيث تساهم كل منها بقدر أكبر في تكاليف الإنتاج لوحدة المساحة، كما يبين نفس الجدول زيادة كثافة المدخلات لوحدة المساحة في الموسم الشتوي عن الموسمين الصيفي والنيلي، ما عدا المبيدات الحشرية التي تزيد تكاليفها في الموسم النيلي عن الشتوي والصيفي وكذلك الإيجار.

وتحتاج زراعة البساتين بصفة عامة لجهد كبير ورعاية، وبصفة خاصة الخضروات، كما تحتاج إلي مهارات خاصة عن المحاصيل الأخرى، تلك الخاصية من أسباب ارتفاع تكاليف العمالة حيث تمثل حوالي ٢٥,٤% من التكاليف الكلية للإنتاج (جدول ١)، وبصفة عامة أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى الحد من انتشار زراعة المحاصيل البستانية في المزارع التقليدية في مصر(سليمان وجابر ٢٠٠٤)، كما لا يوجد حتي الآن مجال لإحلال الميكنة محل العمل البشري في إنتاج المحاصيل البستانية لسببين أولهما أن الآلات لجمع الطماطم معقدة تكنولوجيا وعالية الثمن، وبالتالي لا تتحمل تكلفتها أحجام المزارع الحالية، بل ولاتتحملها المشروعات المصنفة كبيرة وفق المنوال المصري، كما أن ارتفاع معدل البطالة في مصر خاصة بالمناطق الريفية (Soliman, ٢٠١٠) يبقى الحفاظ على الحزمة التكنولوجية كثيفة العمل البشري هي الأجدى على مستوى الاقتصاد القومي مقارنة بالميكنة الكاملة التي تبلغ الجمع(الحصاد)والتدريج والفرز الحقلي الآلي.

جدول (١) تكاليف إنتاج الطماطم المصرية بالجنيه للفدان

البند الموسم الزراعي	الشتوي	الصيفي	النيلي	المتوسط	%
عماله بشرية	١١٩٢,٥	١١٢٢,٥	٩٢٠	١١٣٥	٢٥,٤١
عماله الية	٥٩٧,٥	٦٣٧,٥	٣٩٥	٥٨٠	١٣,٠
التقاوي	٤٧٥	٣٢٠	٢٨٢,٥	٤٠٥	٩,١
سماد بلدي	١٣٧,٥	١٦٥	١٢٢,٥	١٤٢,٥	٣,٢
سماد كيماوي	٦٠٢,٥	٦١٧,٥	٤٦٧,٥	٥٨٧,٥	١٣,٢
مبيدات	١٦٥	٢١٢,٥	٢٣٠	١٨٧,٥	٤,١٢
مصاريف أخري	٢٨٥	٢٧٧,٥	٢٤٢,٥	٢٧٧,٥	٦,٢١
جملة التكاليف	٣٤٥٥	٣٣٥٢,٥	٢٦٦٠	٣٣١٥	٧٤,٢٤
الإيجار	١١٤٥	١١٢٥	١٢١٧,٥	١١٥٠	٢٥,٧٦
إجمالي التكاليف بالإيجار	٤٦٠٠	٤٤٧٧,٥	٣٨٧٧,٥	٤٤٦٥	%١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان ٢٠١١ ، ٢- وزارة الزراعة ـــ نشرة الإحصاءات الزراعية ٢٠١٠

[1] Seedling green houses and Production Tunnels

تقييم أداء نشاط إنتاج الطماطم:

يعرض (جدول ٢) المعالم المقدره لمعادلات الاتجاه العام والمتوسط السنوي لتطور الإنتاج والإنتاجيه والتكاليف والربح وأسعار المزرعة لطن من الطماطم في الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠). ، وقدر متوسط معدل النمو السنوي لكل متغير خلال تلك الفتره وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لكل التقديرات على مستوى معنوية أقل من٥%، إلا أن هناك تفاوتا كبيرا في معدلات النمو للمتغيرات موضوع الدراسة، ولا يبرز إلا متغير الغلة الفدانية الذي بلغ حوالي ٢% سنويا خلال الفترة موضوع الدراسة، بينما زادت المساحة بحوالي ٠,٠٠٠١ سنويا، وهو معدل ضئيل للغاية رغم معنويته الإحصائية، وهذا مؤداه أن نمو الإنتاج كان أقل من ذلك بكثير، ويبدو أن نمو الإنتاجية بصورة ملحوظة رجع لاستخدام حزم تكنولوجية تتكون من اختيار الأصناف ذات الانتاجيه العالية وتوفير البذور الجيدة والزراعة تحت الأنفاق البلاستيكية وتطوير طرق مقاومة الحشرات، إلا أن كل ذلك لم يؤدي لنمو ربحية محصول الطماطم بصورة ملموسة حتى بالأسعار الجارية، حيث بلغ معدل النمو السنوي في الربح حوالي ٢%، ويتحول هذا الربح بالأسعار الثابتة إلى خسارة، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: (١) أن معدل نمو سعر المزرعة بالأسعار الجارية كان أقل من نصف نمو تكاليف الإنتاج، ويبدو أن النظرية العنكبوتية لحركة الأسعار والاستجابة المتأخرة للمساحة نتيجة تغير السعر ساهمت في تدني نمو سعر البيع ويقابله تضخم التكاليف، سواء نتيجة كثافة المدخلات أو نتيجة

جدول (٢) الاتجاه الزمني العام لمتغيرات المساحة والإنتاجية والإنتاج والتكاليف والأسعار والربحية لمحصول الطماطم (١٩٩٠-٢٠١٠)

المتغير	معالم معادلة الاتجاه	التقدير	الخطأ المعياري	المتوسط السنوي	معدل النمو السنوي (%)
المساحة بالألف فدان	قاطع الدالة	٢٢,٧٠-	٢,٥٦	٤٤٢,٢١	%٠,٠٢
	معامل الاتجاه	٠,٠٧	٠,٠١		
غلة الفدان بالطن	قاطع الدالة	٣٦,٠٣-	٣,٨٩	١٤,٨٧	%٢٠,٧٧
	معامل الاتجاه	٣,٠٧	٠,٢٦		
الإنتاج	قاطع الدالة	٠,٠٠	١,٢٠	٦٦٦١,٥٥	%٠,٠٠٠٠٥
	معامل الاتجاه	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٢		
تكاليف الفدان بالجنيه	قاطع الدالة	٩,٧١-	٠,٨٧	٢٥٨٦	%٠,٠٠٠٣
	معامل الاتجاه	٠,٠١	٠,٠٠		
تكاليف الطن بالجنيه	قاطع الدالة	١٩,٩٨-	٥,٣١	١٧٢	%٠,٠٤
	معامل الاتجاه	٠,٠٧	٠,٠١		
سعر الطن بالجنيه	قاطع الدالة	١٩,٩٨-	٥,٣١	٤١٨	%٠,٠٢
	معامل الاتجاه	٠,٠٧	٠,٠١		
ربح الطن بالجنيه	قاطع الدالة	٤,٧٣-	٦,٦٤	٢٤٦	%٠,٠٢
	معامل الاتجاه	٠,٠٦	٠,٠٢		
ربح الطن بالجنيه بالأسعار الثابتة (عام ٢٠٠٠ = ١٠٠)	قاطع الدالة	٢٣,١٩	١,٩٤		%٠,٠٤-
	معامل الاتجاه	٠,٠٥-	٠,٠١		
سعرالطن بالدولار (وفقا لسعر الصرف في السوق المصري)	قاطع الدالة	٢٥,٨٧	٤,٢٢	١٠٦	%٠,١٤-
	معامل الاتجاه	٠,١٥-	٠,٠٤-		
ربح الطن بالدولار (وفقا لسعر الصرف في السوق المصري	قاطع الدالة	٢٢,٩٣	٣,٣٦	٦٣	%٠,٣٤-
	معامل الاتجاه	٠,٢١-	٠,٠٥		
كمية صادرات الطماطم المصرية بالطن	قاطع الدالة	١٧٩٣٨,٣٥	٦١٥٠,١٦	١٦٢٣٠	%١٠
	معامل الاتجاه	١٦,٢٧٤-	٥٠١,٣٢		
كمية واردات الطماطم المصرية بالطن	قاطع الدالة	٤١٦,٩٩-	٤٤٦,٢٨	٢٥٧	%٠
	معامل الاتجاه	٦٤,١٩	٣٦,٣٨		

المصدر: جمعت وحسبت من: FAO, United Nations (2012), FAOSTAT: www.fao.org

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: قطاع الشئون الاقتصادية (٢٠١٠) نشرة الإحصاءات الزراعية، القاهرة، مصر، معادلة ٣، معادلة ٤

رفع أسعار المدخلات، (٢) وعلي الجانب الآخر فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي الذي بدأ عام ١٩٨٧ واستمر إلي عام ١٩٩٥، والذي اشتمل علي إلغاء الدعم الحكومي علي المستلزمات الزراعية مثل التقاوي والأسمدة الكيماوية، وتضمن أيضا حرية قوي السوق، وتخفيض قيمة العملة المصرية بالنسبة للدولار(عواد ٤ ، ٢). هذه السياسات السعرية التحررية أدت إلي زيادة حادة في أسعار المدخلات، وتكلفة الإنتاج، وضعف كفاءة التسويق لم تؤدي لزيادة معتبرة في سعر المزرعة، (٣) يبدو أن انخفاض سعر الجنيه المصري جعل معدل نمو الخسارة في طن الطماطم بالدولار تفوق معدل الخسارة بالجنيه المصري

أثر الموسم الزراعي والفاقد علي ربحية مزارع الطماطم:

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى اختلاف صافي الدخل لوحدة المساحة بين المواسم المختلفة، ويتضح أن أعلي صافي دخل تحقق في الموسم الشتوي يليه النيلي وأقلهم الموسم الصيفي، هذا التباين في صافي الدخل للفدان بين المواسم يرجع إلي نفس التباين بين المواسم في إنتاجية الفدان. تولد عن ذلك تباينا في هامش ربح المنتج حيث بلغ ٦٦,٢% للشتوي، ٦٤,٨% للنيلي، ٥٩,٤% للصيفي، هذا في حالة عدم إدخال الفاقد في التقدير، أما إذا أخذ الفاقد في الاعتبار، ينخفض هذا الهامش إلي ٦١,٦%، ٥٨,٧% ، ٥٠,٨% علي الترتيب. حيث تقدر نسبة الفاقد في الموسم الشتوي ٤,٥%، ترتفع إلي ٦% في الموسم النيلي وحوالي ٨,٥% في الصيفي.

جدول(٣): الربح والتكاليف لفدان الطماطم وفقا للموسم الزراعي بالجنية

البيان / الموسم	الشتوي	الصيفي	النيلي	المتوسط المرجع للمواسم	إجمالي السنة
عمالة بشرية	١١٩٢,٥	١١٢٢,٥	٩٢٠	١١٣٥	٣٢٣٥
خدمة آلية	٥٩٧,٥	٦٣٧,٥	٣٩٥	٥٨٠	١٦٣٠
التقاوي	٤٧٥	٣٢٠	٢٨٢,٥	٤٠٥	١٠٧٧,٥
سماد بلدي	١٣٧,٥	١٦٥	١٢٢,٥	١٤٢,٥	٤٢٥
سماد كيماوي	٦٠٢,٥	٦١٧,٥	٤٦٧,٥	٥٨٧,٥	١٦٨٧,٥
مبيدات	١٦٥	٢١٢,٥	٢٣٠	١٨٧,٥	٦٠٧,٥
مصارف أخري	٢٨٥	٢٧٧,٥	٢٤٢,٥	٢٢٧,٥	٨٠٥
جملة التكاليف بدون الإيجار	٣٤٥٥	٣٣٥٢,٥	٢٦٦٠	٣٣١٥	٩٤٦٧,٥
الإيجار	١١٤٥	١١٢٥	١٢١٧,٥	١١٥٠	٣٤٨٧,٥
إجمالي التكاليف بالإيجار	٤٦٠٠	٤٤٧٧,٥	٣٨٧٧,٥	٤٤٦٥	١٢٩٥٥
إجمالي العائد للفدان	١٣٦١٤	١١٠٣٥,٢	١١٠٣٢,٥	١١٣٦٥,٢	٣٥٦٨١,٧
ربح الفدان بدون حساب الفقد	٩٠١٤	٦٥٥٧,٧	٧١٥٤,٧٤	٦٩٠٠,٢	٢٢٧٢٦,٤
ربح الطن بدون حساب الفقد %	٦٦,٢	٥٩,٤	٦٤,٨	٦٠,٧	٦٣,٧
ربح الفدان مع حساب الفقد	٨٣٩٠,٥	٥٦١٣,٩	٦٤٧٩,٦	٦١٠١,٦	٢٠٤٨٤
ربح الطن مع حساب الفقد%	٦١,٦٣	٥٠,٨٧	٥٨,٧	٥٣,٧	٥٧,٤
إنتاج الفدان بالطن	٢٠,٠٨	١٦,٧٢	١٩,١٢	١٧,٢٢	٥٥,٩٢
سعر الطن	٦٧٨	٦٦٠	٥٧٧	٦٣٨	٦٣٨
نسبة الفقد في مرحلة الإنتاج %	٤,٥	٨,٥	٦	٧	١٩
صافي الإنتاج للفدان- طن	١٩,١٦	١٥,٢٩	١٧,٩٥	١٦,٠١	٥٢,٤
معدل النمو%	%٣,٤	%٢,٩	%٦,٤	%٣,٢-	%٥,١-

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان عام ٢٠١١ وجدول رقم (١)

أثر زراعة الطماطم علي مستوى معيشة الأسرة الريفية:

تم تقدير حجم المزرعة التي تحقق دخلاً سنوياً يعادل متوسط الدخل السنوي للأسرة الريفية في مصر، مع ملاحظة أن محصول الطماطم يزرع ثلاث مرات في العام، وبالتالي الدخل السنوي لوحدة المساحة يتم الحصول عليه بجمع دخل المواسم الثلاثة، والمعادلة (٥) استخدمت لتقدير الدخل المتحقق في السنة من فدان الطماطم كما يعرضه (جدول ٣). ولتقدير اللازم لبلوغ الدخل السنوي للأسرة المزرعية الريفية متوسط الدخل في مصر من نفس العام استخدمت (المعادلة ٦). والمحصلة أن صافي الناتج السنوي للفدان من جدول رقم (٣) حوالي٢٠٤٨٤ جنيه بعد خصم الفاقد، علما بأن حجم الأسرة المحسوب من بيانات بحث (الدخل، الانفاق،

الاستهلاك) الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٠)، بلغ حوالي ٤,٥ فرد، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في ٢٠٠٩/٢٠١٠ حوالي ٢٣٤٠ دولارا ، أي حوالي ١٣٩٢٤ جنيها مصريا كما قدره البنك الدولي وبالتالي قدر دخل الأسرة الزراعية الريفية بحوالي ٦٢٦٥٨,٥ جنيها، وعلي ذلك قدرت مساحة مزرعة الطماطم المحققة لهذا الدخل بحوالي ٣,٠٦ فدان، تنتج صافي محصول طماطم حوالي ١٥٧,٢ طن (جدول ٣)، ورغم أنه حجم يقارب الحجم النمطي للمزرعة في مصر (سليمان وآخرون ٢٠١٠)، ولكن واقعيا لا يستطيع المزارع زراعة أرضه كلها بمحصول واحد حتى إذا كان مربحا، لأن المزرعة التقليدية تحتاج لحصص للمحاصيل الأساسية الغذائية والبرسيم، كما أن المزارع الصغير لا يستطيع تحمل التكاليف التشغيلية لهذه المساحة من الطماطم،. ولكن هذا لا يمنع التوصية بزراعة الطماطم، في جزء من المزرعة الصغيرة في القرى القريبة من أسواق المدن مع تطوير نظم التسويق وفق نظام تعاقدي عادل، وينصح بالتوسع في زراعة الطماطم في مزارع الوجه القبلي في العروة الشتوي حتى تقابل موسم الشتاء في أسواق اوروبا فتجد مساحة من السوق للتصدير لا يقابلها إنتاج من المناطق الأوروبية الرئيسية مثل إيطاليا وأسبانيا وفرنسا .

أنماط استهلاك الطماطم في السوق المحلي:

يعرض هذا الجزء من الدراسة الاستهلاك المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني حيث تعرض الدراسة تطور متوسط الاستهلاك السنوي للفرد ومعدل الاكتفاء الذاتي وعلاقتهما بنمو الإنتاج والسكان،وعلى مستوى استهلاك الأسرة من بحث "الدخل، الانفاق، الاستهلاك" لمقارنتها بتقديرات وزارة الزراعة بميزانية الأغذية على المستوى الوطني، كما تم مقارنة اختلاف أنماط الاستهلاك بين الريف والحضر ووفق مستوى الدخل، مع إبراز أهمية الاستهلاك المنزلي من إنتاج المزرعة.

تطور متوسط استهلاك الفرد ومعدلا ت الاكتفاء الذاتي:

يوضح (جدول ٤) زيادة الاستهلاك المحلي للفرد من ٦٤ كيلوجرام في عام ١٩٩٥إلي ٩٩ كيلو جرام في عام ٢٠٠٩، تلك الزيادة حدثت مع زيادة في الإنتاج المحلي بمعدل زيادة سنوية بلغ حوالي ٥,١% (حسب باستخدام معادلة ١، ٢) خلال هذه الفترة، أي من حوالي٥ مليون طن عام ١٩٩٥ إلي أكثر من ١٠ مليون طن عام ٢٠٠٩، هذا بينما زاد السكان بحوالي ١,٨% (حسب باستخدام معادلة ١، ٢) خلال نفس الفترة. هذا يعني أن نمو الإنتاج كان سببا رئيسا في نمو استهلاك الفرد. وتراوح معدل الاكتفاء الذاتي بين ١٢٦%-١٣٦% خلال الفترة موضوع الدراسة، ولم يظهر اتجاه واضح لهذه النسبة لتقلبات في كمية الصادرات والوارادات خلال تلك الفترة.

جدول (٤) تطور الاستهلاك السنوي للفرد ومعدل الاكتفاء الذاتي للطماطم في السوق المصري(١٩٩٠-٢٠٠٩)

السنة	الإنتاج بالألف طن	عدد السكان بالألف نسمه	متوسط الاستهلاك السنوي للفر بالكيلوجرام	معدل الاكتفاء الذاتي (%)
١٩٩٥	٥٠٣٤	٦٢٠٦٤	٦٤	%١٢٦
٢٠٠٠	٦٧٨٦	٦٧٦٤٨	٧٤	%١٣٦
٢٠٠٥	٨٢٣٦	٧٤٢٠٣	٨٤	%١٣٢
٢٠٠٦	٨٦٥٤	٧٥٥٦٨	٨٨	%١٣٠
٢٠٠٧	٨٩٣٢	٧٦٩٤٢	٩٠	%١٢٩
٢٠٠٨	١٠٢٦١	٧٨٣٢٣	١٠٣	%١٢٧
٢٠٠٩	١٠٢٧٨	٧٩٧١٦	٩٩	%١٣١
المتوسط	٧٣٥٤	٧٠٤٦٤	٨٢	%١٢٨

Source: Compiled and Calculated from: FAO, UN (2012), "FAOSTAT" www.fao.org

أنماط استهلاك الطماطم وفقا لمستوى الدخل والمنطقة الديموجرافية: يظهر (جدول ٥) استهلاك للعائلة المصرية في ريف وحضر مصر من "الدخل، الانفاق، الاستهلاك" ميزانية الأسرة (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ويستنتج من نتائجه أن النمط الاستهلاكي للطماطم يتباين وفقا للمنطقة الديمجرافية، حيث الفرد في الحضر

يستهلك كمية أكبر من الطماطم عن الفرد في الريف، كما يتضح زيادة أهمية الاستهلاك المنزلي من إنتاج الأسرة في استهلاك مناطق الريف بدرجة ملحوظة عن الحضر حتى في بعض المحافظات الزراعية، وقد ظهرت نسبة من استهلاك الفرد في الإسكندرية من استهلاك الأسرة، وهذا يرجع لوجود بعض مناطق ريفية التابع في شمال غرب المحافظة. وأكبر بدرجة عالية أهمية الاستهلاك من إنتاج الأسرة بالمقارنة لحد كبير مقارنة بمحاصلات أخرى مثل الحبوب أو منتجات الألبان (فريال البنا، ٢٠٠٠) لأن إمكانية التوسع في زراعة الطماطم في الريف التقليدي ضعيف الاحتمال لأن أكثر من ٩٠% من المزارع المصرية أحجامها أقل من ٥ فدان، ومن اللافت للنظر أنه داخل المناطق الحضرية يزيد استهلاك الفرد من الطماطم في حضر المحافظات الزراعيةعن مثيله في المدن الكبرى (القاهرة والأسكندرية)، وهو راجع للعادات الغذائية في تلك المناطق حيث يسود فيها تناول الوجبات المطهية في وجبتين وذلك لأن مدن تلك المحافظات تسلك سلوك المدن الريفية (Rural towns).

جدول (٥) متوسط استهلاك الفرد من الطماطم في السنة في ريف وحضر مصر في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

فئة "النفقات المعيشية" السنوي للأسرة.	مصدر استهلاك الطماطم	التمييز	كجم/فرد/سنة
ريف وجه بحري	استهلاك من إنتاج الأسرة	كجم	٠,٣٨
		% من الجملة	%١,١١
	مشتراه	كجم	٣٣,٩
	الجملة	كجم	٣٤,٢٨
ريف وجه قبلي	استهلاك من إنتاج الأسرة	كجم	٠,٦
		% من الجملة	%٣,٢٨
	مشتراه	كجم	٢٨,٢٧
	الجملة	كجم	٢٩,٢٣
حضر وجه بحري	استهلاك من إنتاج الأسرة	كجم	٠,١٧
		% من الجملة	%٠,٤٦
	مشتراه	كجم	٣٦,٤٩
	الجملة	كجم	٣٦,٦٦
حضر وجه قبلي	استهلاك من إنتاج الأسرة	كجم	٠,١٣
		% من الجملة	%٠,٤٠
	مشتراه	كجم	٣٢,٧٨
	الجملة	كجم	٣٢,٩١
القاهرة	استهلاك من إنتاج الأسرة	كجم	٠
		% من الجملة	%٠,٠٠
	مشتراه	كجم	٣٢,٣٢
	الجملة	كجم	٣٢,٣٢
الإسكندرية	استهلاك من إنتاج الأسرة	كجم	٠,٠٨
		% من الجملة	%٠,٢٦
	مشتراه	كجم	٣٠,٦٤
	الجملة	كجم	٣٠,٧٢

المصدر: جمعت وحسبت من: بحث "الدخل، الانفاق، الاستهلاك" لجمهورية مصر العربية، لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥" الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،مدينة نصر، القاهرة، ٢٠٠٨

تقييم كفاءة التسويق المحلي للطاطم المصرية

هيكل عرض الطماطم: تعرض الدراسة تحليلا لهيكل العرض من الطماطم في السوق المصري من واقع الاستبيان الميداني مع دعمها بنتائج بعض الدراسات السابقة، ويوضح جدول رقم (٦) وصف هيكل عرض الطماطم في مصر في عام ٢٠١٠ ومنه يتضح أن العرض القابل للتسويق من مزارع الطماطم يتم من خلال منافذ للتسويق وهي المزارع نفسه أو تاجر الجملة ويصب إما في مناطق الإنتاج (تسويق ريفي) أو ينفذ إلى الأسواق الحضرية من خلال تجارة الجملة ثم التجزئة، ونسبة ضئيلة للتصدير ونسبة أقل للتصنيع (معجون طماطم أوطماطم مقشرة). وننوه إلي أن أقل من ٤%من الطماطم تخدم تنتج محليا كمعجون طماطم

(صلصة)، كما أن تخزين الطماطم عملية غير ملموسة في مصر، حيث يغطي دائما الطلب، وتوجد فترات قصيرة يظهر فيها عجز في عرض الطماطم وغالبا بين المواسم الزراعية الثلاثة (العروة الشتوي والصيفي والنيلي)، وهي الفترات التي ترتفع فيها الأسعار بصورة كبيرة خاصة في سوق التجزئة.

والفرز والتدريج وظيفه تسويقيه حيويه للطماطم، ورغم ذلك مازالت بدائيه وغالبا تنقل الطماطم في عبوات بلاستيكية، وتباع الطماطم بالمزاد العلني في الأسواق بدرجاتها المختلفة. أما سعر البيع للمستهلك فيتم بالمساومة حسب الدرجة.

جدول (٦) هيكل عرض الطماطم في مصر عام ٢٠١٠

بنود هيكل العرض		الف طن	%
١- الإنتاج المحلي		١٠٢٧٨	%٩٩,٨٢
٢- الواردات		١٢	%٠,١٢
٣- الصادرات		٣١	%٠,٣٠
٤- إجمالي المعروض (١+٢+٣)		١٠٢٩٧	%١٠٠,٠٠
٥- الفقد في مرحلة الجمع		٩٩١	%٩,٦٢
٦- المعروض للغذاء (٤-٥)		٩٣٠٦	%٩٠,٣٨
٧- الفقد داخل مراحل التسويق		٥٢٤	%٥,٠٩
٨ – صافي المتاح للغذاء (٦- ٧)		٨٧٨٢	%٨٥,٢٩
بيع المزارع بنفسه	بالتجزئة في منطقة زراعات الطماطم	٣٧٢	%٣,٦١
	بالجملة في مناطق إنتاج الطماطم	١١١٦	%١٠,٨٤
	بالجملة خارج مناطق زراعة الطماطم	٧٤٤	%٧,٢٣
تسويق محلي لمشتريات تجار الجملة من المزارعين	للاستهلاك طازج	٦١٧٨	%٦٠,٠٠
	للتصنيع (صلصة)	٣٧٢	%٣,٦١

المصدر: جمعت وحسبت من: (١) إحصاءات الفاو، سبتمبر، ٢٠١١ ، (٢) الاستبيان الميداني

معوقات تنمية عرض الطماطم:

يعترض عرض الطماطم العديد من المعوقات لعل أهمها ما يلي: (١) تقدر نسبة الفاقد والتالف في نظام تسويق الطماطم من ٣٠-٣٧,٥%من إجمالي الإنتاج. وبتحسين ظروف تسويق الطماطم يتوقع خفض نسبة الفاقد والتالف إلي ١١% فقط. وتم تقدير نسبة الفاقد والتالف في مرحلة الجملة بحوالي٤% بينما علي مستوي المزرعة ٥,٦% منها ١,٨% في مرحلة الجمع، ٢,٣% في الفرز والتعبئة، ١,٥% في النقل. وتختلف حسب منطقة البيع حيث قدرت نسبة الفقد بحوالي٤,٥% في حالة البيع باب المزرعة، تزداد إلي ٥% في حالة البيع لتجار القرى، وإلي ٦% في حال قيام المزارع بالبيع بنفسه في سوق الجملة. وتم تقدير الفاقد في مرحلة التجزئة بحوالي ١٢%-١٤% حيث تصل إلي ١٢% في حال نقل تاجر الجملة السلعة حتي تجار التجزئة، بينما تزداد إلي ١٤% حال قيام تاجر التجزئة الشراء من مكان تاجر الجملة (البنا، ٢٠٠٠ ، عيسي، ١٩٨٩، أسماء وآخرون، ٢٠١٠). (٢) من الأسباب العديدة لزيادة نسبة الفاقد التالف ضعف الكفاءة لبعض الوظائف التسويقية الهامة مثل الفرز والتدريج والتعبئة المناسبة والتخزين الجيد بالإضافة إلي الإصابة بالحشرات والأمراض في مزارع الطماطم، وهي أسباب سائدة منذ عديد من السنوات ولم تتغير حتى الآن بصورة ملموسة، (الششتاوي ١٩٩٤). (٣) ويتسبب الفاقد العالي في الطماطم خلال العملية التسويقية في ارتفاع متوسط التكلفة لإنتاج وتسويق طن الطماطم، وبالتالي رفع سعر التجزئة، بالإضافة أنها من أهم المعوقات المحددة للتوسع في زراعة الطماطم وتنمية الصادرات، فما زال التعبئة في عبوات بدائية (أقفاص جريد أو بلاستيك) بدون فرز "والتوشيش" للعبوات تطبق في مصر في معظم الخضر والفاكهة. ويشتري تجار التجزئة السلعة بالمزاد العلني حسب العبوة دون فرز، والذي إذا تم تتقلص الخسائر المتوقعة نتيجة احتواء العبوة على كميات ذات جودة متدنية أو فاسدة. الخير مفضلة لدي المستهلك، حيث يتحمل المستهلك هذه الخسارة، نتيجة تحميل تكلفة الطماطم الفاسدة علي سعر الطماطم الأصلي بينما يؤدي الفرز إلى توجيه الدرجات الدنيا من الطماطم لقنوات تجهيز أخرى تناسب حالتها فترفع القيمة المضافة. (٤) السلوك الاحتكاري في أسواق الجملة: يوجد عدد قليل من تجار الجملة وأسواق الجملة في مصر، وبعضهم شركات التسويق متعددة تتحكم

في سعر وحجم العرض في سوق المستهلك، ويظهر ذلك بوضوح في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، ويضاعف من أثر الاحتكار ضعف الوظائف التسويقية التي يقدمهاالمحتكرون رغم حصولهم علي جزء أكبر من جنيه المستهلك. (٥) ضعف منظومة النقل: معظم الحزام الزراعي للخضار قد تحرك بعيداً عن أسواق المستهلكين نتيجة التحضر الذي طغي علي المناطق ذات الخبرة والأحزمة المحيطة بالمدن الكبري، والتوسع في زراعة محاصيل الخضر في المناطق المستصلحة حديثاً، لقدرة المستثمرين على توفير التكنولوجية الحديثة من الصوب والتقاوي والإنتاج التجاري تحت الأنفاق والري بالتنقيط بهدف زيادة غلة الفدان من الطماطم بهدف التصدير،علاوة على قدرة كبار المستثمرين في الأراضي الجديدة على تدبير التكاليف التشغيلية العالية طوال العام. هذا التحرك في حزام إنتاج الطماطم بعيداً عن مراكز الاستهلاك لم يصاحبه تنمية في وسائل النقل وشبكات الطرق والعبوات، مما رفع ليس فقط تكاليف النقل بل ايضا أضافت تكاليف مخاطرة ساهمت في ارتفاع سعر الطماطم في أسواق المستهلك. (٦) ضعف أو غياب الوظائف التسويقية الحافزة: تعد الوظائف التسويقية الحافزة من معايير قياس كفاءة النظم التسويقية للغذاء خاصة للسلع القابلة للتلف مثل الطماطم، وتشمل بحوث السوق، وأبحاث تطوير المنتجات، وخدمات التبادل، والتمويل لتحجيم المخاطرة، وتوفير معلومات السوق الحقيقية، وهى وظائف لا يقدر علي تكاليفها إلا المنشآت الكبيرة التي تتمتع بوفورات السعة (سليمان، جابر٢٠٠٨)، وبصفة عامة يفتقر سوق الغذاء المصري لفاعلية هذه الوظائف بكفاءة. (٧) بالرغم من أن الطماطم المطبوخة هي الإضافة التقليدية لمعظم الأطباق المصرية، فإن المستهلك المصري يفضل شراء الطماطم الطازجة ويصنعها كطماطم مطبوخة بنفسه، ويلجأ المستهلك لشراء الصلصة الجاهزة المعدة مسبقاً فقط عند وجود نقص الطماطم الطازجة في الأسواق، هذا الأداء يعظم الطلب علي الطماطم الطازجة، وبالتالي ارتفاع سعرها. وترتبط بها أسعار الخضروات والأطعمة الأخرى. حيث كما سبق تدخل الطماطم كطعام مكمل لأطعمة أخري (المرونة عكسية للسعر) بمعني كلما زاد سعر الطماطم ينخفض الطلب علي مختلف محاصيل الخضر الأخرى مثل السبانخ والبسلة والبامية وغيرها(سليمان وجابر٢٠٠٧).

<u>توزيع جنيه المستهلك في سوق الطماطم</u>: يوضح جدول رقم (٧) توزيع جنيه المستهلك من تسويق الطماطم ومنه يتبين حصول المنتج علي ربح حوالي ١٨,٥% من جنيه المستهلك. ويحصل تاجر الجملة (الذي يتحكم في حوالي ٧٠% من تجارة الطماطم) علي ١١,٤% من جنيه المستهلك كربح صافي بعد خصم تكاليف النقل والعبوات البلاستيك. ويقوم بلعب دور تاجر الجملة في نسبة غير كبيرة للحصول على هامش ربح الجملة مع تحمله تكاليف التعبئة والنقل، أما تاجر التجزئة الذي يحصل علي ربح أكثر من ١٤% لا يوفر وسائل وظروف تسويقية جيدة سوي في سلاسل الغذاء الكبري أو السوبر ماركت، وينقل تاجر التجزئة التكاليف التي يدفعها في شراء السلعة بالمزاد دون فرز أو تدريج إلى المستهلك بتحميل الطماطم منخفضة الجودة على الأخرى عالية الجودة.

تقييم أداء صادرات الطماطم المصرية في السواق العالمية:

<u>تركيب الأسواق المستوردة للطماطم المصرية</u>: معظم صادرات مصر من الطماطم تصدر طازجة، وتشير إحصاءات التجارة الخارجية للطماطم المصرية (جدول ٨) إلى اتجاه تلك الصادرات إلى التنوع بين أسواق العالم، فبعد أن استوعب السوق السعودي حوالي ٩٥% من جملة كمية الطماطم المصرية المصدرة في عام ٢٠٠٩، تغيرت أهمية الأسواق في عام ٢٠١١، حيث احتل السوق السوري الأهمية الأولي بحوالي ٣٢% من الصادرات المصرية، وتراجعت الصادرات إلي السوق السعودية ليستوعب سوقها حوالي ٦%، وتقلصت أهمية الأسواق العربية من تمركز شديد بحوالي ٩٨% في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٦١% في عام ٢٠١١، وصاحب ذلك ارتفاع كمية صادرات مصر من الطماطم الطازجة من حوالي ٢٠,٥ ألف طن في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٦٢ ألف طن في عام ٢٠١١، إلا أن الأهم هو زيادة عدد الدول الأوروبية المستوردة للطماطم المصرية من عشر دول فقط في تسعينات القرن الماضي إلى ١٣ دولة في نهايتها، كما دخلت أسواق جديدة

كبري منها الصين من السوق الآسيوي، بالرغم من أن الصين هي المنتج الرئيسي للطماطم في العالم (٣٠%) في بداية القرن الحادي والعشرين، ونيجيريا وغانا من السوق الأفريقي، بل وسوق دول رئيسة في تصدير الطماطم مثل إيطاليا وفرنسا وبلغاريا، ويعد ذلك نجاحاً في تطوير استخدام ميزات المناخ المصري لدخول السوق الصيني والدول الأوروبية في الفترات الباردة والغير ملائمة لإنتاج الطماطم في تلك الدول، حيث تتميز تلك الفترات بنقص المعروض وزيادة الأسعار.

جدول (٧) توزيع جنيه المستهلك للطماطم

البند	نصيب كل مرحلة من جنيه المستهلك %	حصة المزارع %	حصة الآخرين %
العمل البشري	١٢,٥	١٠٠	
العمل الآلي	٤,٨	١٠٠	
التقاوي	٤,٥	١٠٠	
أسمدة عضوية	١,٦	١٠٠	
أسمدة كيماوية	٥,٦	١٠٠	
مبيدات	٢,٣	١٠٠	
الإيجار	١١,٩	١٠٠	
أخري	١,٩	١٠٠	
جملة تكاليف الإنتاج	٤٥,٢	١٠٠	
ربح المنتج	١٨,٥		
تكاليف تدريج	٣,٩	٩٧,٨	٢,٢
تكاليف نقل	٤,٥	٢٣,٧	٧٦,٣
تكاليف تسويقية أخري	١,١		١٠٠
ربح تجارة الجملة	١١,٤		
ربح الوسطاء (السماسرة)	١,٤		
ربح التجزئة	١٤,١		
سعر المستهلك	١٠٠		

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الميداني ٢٠١١

جدول (٨) تدفقات صادرات الطماطم الطازجة المصرية إلى أسواق العالم

صادرات الطماطم المصرية / السوق	٢٠٠٩		٢٠١١	
	طن	%	طن	%
سوق السعودية	١٩٣٣٨٣	%٩٤,٨٣	٣٥١٨	%٥,٦٥
ليبيا	٢٤	%٠,١٢	١٢٩٦٩	%٢٠,٨٤
سوريا	٠	%٠,٠٠	١٩٦٨٤	%٣١,٦٢
باقي الأسواق العربية	٦٤٣	%٣,١٥	٥٢٥٠	%٨,٥٦
جملة الأسواق العربية	٢٠٠٥٠	%٩٨,١٠	٤١٤٢١	%٦١,٠٢
باقي أسواق العالم	٣٨٩	%١,٩٠	٢٠٨٢٥	%٣٨,٩٨
مجموع أسواق العالم	٢٠٤٣٩	%١٠٠,٠٠	٦٥٥٤٦	%١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: القاعدة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة ، الشعبة الإحصائية بمنظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٣ | ١١ سبتمبر ٢٠١٣

حوافز تنمية صادرات الطماطم المصرية: ومن أهم حوافز تنمية صادرات الطماطم المصرية أن ٥٠% من دعم الصادرات ما زال للمنتجات الزراعية، حيث تحدد قيمة الدعم المطلوب وفقا للقيمة المضافة للصادرات بالنقد الأجنبي بمعدل حوالي ١٠ دولار لكل ١٠٠ دولار (Monthly bulletin, Economic Forum (2010)، كما أدى انخفاض سعر المزرعة للطماطم المصرية بالدولار الأمريكي إلى انخفاض هذا السعر كثيرا عن نظيره في الأسواق الرئيسة المنتجة للطماطم مما يبين وجود ميزة نسبية ظاهرية لمصر في إنتاج الطماطم مقارنة بهذا القطاع في كل من أسبانيا، فرنسا، ايطاليا، وهولندا خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٠، حيث أن سعر المزرعة المصري بالدولار الأمريكي للطن من الطماطم أقل من نظيره في هذه الدول (جدول ٩)، وانعكس انخفاض سعر المزرعة المصري (مقوما بالدولار الأمريكي) على سعر صادراتها من الطماطم، حيث تشير إحصاءات التجارة الخارجية لمنظمة الأغذية والزراعة انخفاض متوسط سعر صادرات الطماطم

المصرية بالنسبة لمتوسط أسعار صادرات الطماطم للأسواق المنافسة في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠، مما يشير إلي أن مصر لديها قدرة تنافسية على تصدير الطماطم، حيث أن نسبة متوسط سعر الصادرات (فوب) للطماطم المصرية أقل من متوسط سعر تصدير الطماطم من دول الاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠٠٩، ٢٠١١، (جدول ١٠)، وتؤكد هذه القدرة التنافسية ما أظهره تقدير العلاقة بين سعر التصدير وكمية الطماطم المصدرة حيث أكدت تلك التقديرات أنه كلما انخفض سعر تصدير الطماطم المصريه زادت الكميه المصدرة، وكذلك كلما زاد سعر تصدير الطماطم من الأسواق المنافسة زادت صادرات الطماطم المصرية، كما تعرضها النتائج المعروضة في الجدول (١١) إلا أن قيمة هذه المعاملات ذات قيم منخفضة أي أقل من ٠,٣٠، مما يؤكد وجود معوقات لاستجابة الصادرات المصرية للعلاقات السعرية وانخفاض الأسعار المصرية (سعر المزرعة وسعر التصدير) عن أسعار المنافسين.

جدول (٩) مؤشر الميزة النسبية لمصر في إنتاج الطماطم (١٩٩١-٢٠٠٩)

البيان / السنة	سعر المزرعة المصري ($/طن)	نسبة سعر المزرعة المصري إلى سعر المزرعة في الدول المنافسة				
		هولندا	إيطاليا	أسبانيا	فرنسا	بلغاريا
١٩٩١	١٢١	%١٢	%٢١	%٢٩	%٢٠	%٦٩٨
٢٠٠٩	٩٠	%١٠	NA	%١١	%١٠	%١٦

المصدر: جمعت وحسبت من: FAO STAT FAO Statistics Division 2013 | 11 September 201

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣) "كتاب الإحصاء السنوي لجمهورية مصر العربية"،مدينةقصر، القاهرة، مصر

جدول (١٠) مؤشر نسبة أسعار التصدير لتقييم القدرة التنافسية لصادرات الطماطم المصرية في أهم الأسواق المنافسة

سعر التصدير المصري لسعر السوق المنافس	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
مصر/إيطاليا	%٣٧,٩٩	%٥٢,٧٣	%١٣,٢٨
مصر/أسبانيا	%٦٤,٠٥	%٨٠,١٨	%٢٥,٠٠
مصر/فرنسا	%٥٤,٧٢	%٦٣,٠٦	%١٧,٩٥

Source: Calculated from: FAO STAT | © FAO Statistics Division 2011 | 11 September 2011

جدول (١١) ارتباط سعر التصدير بكمية الصادرات المصرية من الطماطم

متغير التجارة	كمية الصادرات	سعر الصادرات المصرية	سعر الصادرات العالمي	نسبة متوسط سعر التصدير (المصري/العالمي)
الصادرات	١			
سعر الصادرات المصرية	-٠,٢٤٨	١		
سعر الصادرات العالمي	٠,١٩١	-٠,٥٧٣	١	
نسبة سعر التصدير (المصري/العالمي)	-٠,٢٤٥	٠,٩٣٥	-٠,٧٧٧	١

Source: Calculated from: FAO STAT | © FAO Statistics Division 2011 | 11 September 2011

معوقات تنمية صادرات الطماطم المصرية: يعيق تمتع الاقتصاد المصري بكل من الميزة النسبية والقدرة التنافسة الظاهرية السعرية سوء إدارة الموارد الزراعية فبالرغم من أن مصر تحتل المرتبة الخامسة من حيث المساحة بين الدول التي تزرع الطماطم في عام ٢٠١١، ونفس المرتبة لجملة الإنتاج إلا أنها تحتل المرتبة ٥٥ بالنسبة لغلة الهكتار (FAO, FAOSTAT, 2013)، برغم أن تلك الغلة كانت تزيد خلال العقدين الماضيين بمتوسط معدل سنوي حوالي ٢% (جدول ١٢) إلا أن تلك الغلة لم تتعدى ٣٨ طناً للهكتار في عام ٢٠١١ (جدول ١٢)، بينما تسبقها عشر دول تزيد إنتاجية الهكتار فيها عن ٢٠٠ طن، وعشر دول أخرى تزيد غلة الهكتار من الطماطم فيها عن ١٠٠ طن، وحوالي ٢٠ دولة تزيد فيها تلك الغلة عن ٥٠ طن، وعلاوة على هذا التخلف في إنتاجية محصول الطماطم المصري برغم ميزات المناخ ونوعية التربة والري الدائم هناك مشكلة الفاقد في المحصول في مراحل السوق المختلفة الذي قدرته الدراسة من الاستبيان الميداني بما مجموعه يزيد عن ٢٢% من حجم الإنتاج (جدول ٦)، وإلي جانب مشكلة الفاقد، هناك مشكلة

الأمراض العديدة المتوطنة، والتي تساهم في تعضيد قرارات الدول المستوردة بحظر استيراد الطماطم المصرية لأسباب صحية. كما أن للشرك الاحتكاري في أسواق الجملة دورا كبيرا في تحجيم الصادرات (أبو المجد، ٢٠٠٨). وارتفاع درجة عدم استقرار مستوى سعر التصدير المصري للطماطم مقارنا بأسواق دول الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة (جدول ١٣) مما يضعف فاعلية القدرة التنافسية الطماطم المصرية في السوق العالمي.

جدول (١٢) تطور المساحة والإنتاج والغلة للطماطم المصرية

السنة	المساحة (هكتار)	الإنتاج (طن)	الغلة (طن/هكتار)
١٩٩٠	١٥٥٨٧٣	٤٢٣٣٨٤٢	٢٧,١٦
٢٠٠٠	١٩٥٤٤٤	٦٧٨٥٦٤٠	٣٤,٧٢
٢٠١١	٢١٢٤٤٦	٨١٠٥٢٦٣	٣٨,١٥
المتوسط	١٨٧١١٥	٦٦٨٤٠١٨	٣٥,٧٢

المصدر : جمعت وحسبت من: FAO STAT FAO Statistics Division 2013 | 11 September 201 ٣

جدول (١٣) تقدير معامل عدم الاستقرار في أسعار تصدير الطماطم (١٩٩١-٢٠١١)

السنة	طن	ألف دولار	متوسط سعر الطن ($)	طن	ألف دولار	متوسط سعر الطن ($)
٢٠٠٩	٢٦٠٧٨٣٥	٣٦٨٦٤٧٠	١٤١٤	٢٣٨٦٧	١٩٨٨٧	٨٣٣
٢٠٠٠	٢٤٨٩٢٧٢	٤١٢٦٠٢٠	١٦٥٨	٥٧٠٠	٦٧١٢	١١٧٨
٢٠١١	٢٨٣٥٨٨٣	٣٩٣١٦٦٣	١٣٨٦	٦٢٢٤٨	١٩٠٩٧	٣٠٧
المتوسط	٢٦٤٤٣٣٠	٣٩١٤٧١,٧	١٤٨٦	٣٠٦٠٥	١٥٢٣٢	٧٧٢,٥٢٥١٢٨
معامل عدم الاستقرار	%٩,٦٦	%٥,٦٣	%١٠,٠٥	%٩٤,٣٣	%٤٨٥١	%٥٦,٧٧

المصدر: جمعت وحسبت من: FAO STAT (٢٠١٣) FAO Statistics Division ، (معادلة ٣، معادلة ٧)

ويبدو أن حساسية الطماطم للتقلبات الجوية تساهم في تقلبات الإنتاج علاوة على تكرار الإصابه بأمراض النبات خلال فترات الدراسة (عقدين) مما يضعف معدلات نمو الإنتاج إلى حد بعيد لشدة التقلبات السنوية، وينعكس ذلك على الصادرات من الطماطم حتى أن معدل نمو الصادرات لم يكن معنويا إحصائيا حتى على مستوى ٥%، لهذا لم يتجاز معدل ١٠% (جدول ٢). وفي هذا الشأن فقد تميزت كمية الواردات بالتقلب أيضا حيث أنها متأثرة بتقلبات العرض من الإنتاج المحلي فعندما يتقلص المعروض منها لظروف جويةغير موائية أو إصابة مفاجئة يتم الاستيراد لسد هذا العجز ومن ثم لم يجتاز معدل نموه مستوى المعنوية التقليدي (٥%).

وهناك العديد من المعوقات الأخرى التي تعيق امتداد نفاذ الصادرات المصرية من الطماطم إلي أسواق الاتحاد الأوربي، حيث تجاهل السوق الأوربي آليات العرض والطلب لتحديد سعر الواردات من الخضر والفاكهة من دول جنوب المتوسط لأسواقه، وحدد سقف السعر للخضر والفاكهة التي يمكن دخولها لسوق دول الاتحاد الأوربي، وبدء تطبيق ذلك تحت مسمي نظام سعر الدخول في عام ١٩٩٥. وحدد حدا أقصى لسعر كل من الطماطم والخيار والتفاح والليمون والقرع طوال العام، بينما حدد هذا السقف للبرتقال والعنب والكمثري خلال مواعيد ومواسم معينة، وفي حال انخفاض سعر الاستيراد للسوق الأوروبي عن سقف السعر المحدد يتم التعديل بفرض ضرائب تعادل هذا الفرق، أو عن طريق الضرائب الجمركية (Soliman and Mashhour, 2012).

ومن المعوقات الأخري الغير جمركية التي تحد من التوسع في دخول الصادرات المصرية من الطماطم لسوق الإتحاد الأوربي هي فرض معايير بيئية ومواصفات للجودة تفرض علي مصدري الخضر والفاكهة من الدول النامية، وهناك معايير قياسية خاصة لمعدل تركيز المبيدات الحشرية في المنتجات الغذائية المصدرة لتلك الأسواق، (Soliman and Mashhour, 2012)

وتبطئ المعوقات المؤسسية من معدلات تنمية الصادرات المصرية من الطماطم، فوفقا للاستبيان الميداني للمؤسسات التسويقية المتخصصة الذي أجرته الدراسة لم تحقق الهيئات الحكومية المنوط بها تهيئة المناخ الاقتصادي للتصدير المهد الموكلة لها بالدرجة التي تحقق تلك التنمية، وأهمها ثلاث مؤسسات هي: المجلس

التصديري الأعلي للغذاء التابع لوزارة الزراعة المفترض أنه مسئول عن الالتزام باتفاقات الصادرات وفقا لشروط منظمة التجارة العالمية (اتفاقية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٥)، المفترض أن يقوم بالربط بين سياسات الإنتاج والتصدير بهدف تنمية الصادرات ودعم الوضع التنافسي في الأسواق الخارجية من خلال وضع الدراسات والخطط والبرامج لتقليل تكاليف الصادرات، وضمان تدفق عناصر الإنتاج وتوافرها فى السوق، وزيادة الإنتاجية ورفع المستوي التكنولوجي وتنمية حجم الطلب علي الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية والنفاذ للأسواق الجديدة، وتوفير المعلومات السوقية، أما مجلس المحاصيل الزراعية ومجلس التصنيع الغذائي فلم يقدما دورا ملموسا في تنمية القدرة التنافسية من خلال تقديم حزمة متكاملة من السياسات والبرامج لتطوير هذه المشروعات ومتابعة التقييم للسياسات والبرامج بصفة مستمرة (Economic Forum, 2010).

ورغم أن قطاع الاتفاقات التجارية هو المسئول عن تحقيق التوسع التجاري والنمو الاقتصادي من خلال تفعيل تطبيق السياسات التجارية لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية عن طريق التفاوض مع كافة الأطراف لتحقيق التوافق في تنفيذ الاتفاقات التجارية في ضوء متطلبات منظمة التجارة العالمية لضمان حصول المصدرين المصريين علي ميزات من الاتفاقات التجارية، والتأكد من أن هذه الاتفاقات تحمي المنتجات المحلية من الممارسات الغير عادلة في الأسواق المستوردة وحكومات هذه الدول فإن أثر جهوده من وجهة نظر المؤسسات التسويقية الخاصة في مصر غير ملموس.

وثالث المؤسسات الهامة هي قطاع الدراسات والبحوث التابع لوزارة التجارة والصناعة وهو المسئول عن توفير ونقل المعلومات ونتائج ورش العمل لمنظمة التجارة العالمية، ونشر الاتفاقات العالمية والمحلية وتفاصيلها وتوفير النشرات الالكترونية والمساعدة في الحصول علي المعلومات الضريبية. إلا أنه يكتفي بموقع الوزارة على الإنترنت لنشر ما يتيسر له نشره، ولا يبدو أن هناك فاعلية واضحة للملحقين التجاريين في سفاراتنا بالخارج في هذا الشأن.

الملخص

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل تشخيصي وعملي لاقتصاديات سوق الطماطم في مصر بمعنى تقييم الأداء للإنتاج والاستهلاك والتسويق والتجارة الخارجية لهذا السوق، واعتمدت على ثلاثة مصادر للبيانات هي الاستبيان الميداني والبيانات المنشورة للمؤسسات الرسمية والدراسات السابقة ذات العلاقة، واستخلصت من النتائج أن أغلب حيازات الطماطم التجارية كبيرة الحجم لقدرة مزارعيها على تحمل تكاليف التشغيل العالية، وأن الأغلب منها في الأراضي الجديدة وأنها تزرع في ثلاث مواسم في السنة ورغم ذلك يتحقق دخل من الفدان بالسالب بالأسعار الثابتة ذات معدل نمو سالب، وذلك لنمو تكاليف الإنتاج بمعدل ٤% سنويا بينما زاد سعر المزرعة بحوالي ٢% خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠، ورغم نمو غلة الهكتار بحوالي ٢% سنوياً فمازالت مصر في المرتبة ٥٥ بين الدول المنتجة للطماطم من حيث غلة الهكتار، وإذا تم تقدير سعر المزرعة وفق سعر صرف الدولار فإنه يقل عن سعر المزرعة في الدول الرئيسة المنتجة للطماطم، مما يعني وجود ميزة نسبية ظاهرية لمصر في إنتاج الطماطم، كما أن سعر التصدير المصري يقل عن نظيره في دول الاتحاد الأوروبي مما يظهر قدرة تنافسية للصادرات المصرية من الطماطم، إلا أن معدل عدم الاستقرار في السعر المصري أكبر بكثير منه في الدول المنافسة، ورغم تمركز تلك الصادرات في اسواق الدول العربية فقد بدأت تنحسر في السنوات الأخيرة حيث تراجع هذا التمركز من ٩٨% إلى ٦١% فقط في عام ٢٠١١، إلا أن هناك معوقات عديدة عرضتها الدراسة منها انخفاض الإنتاجية كثيرا عن ٥٥ دولة تسبق مصر وهناك تقلبات في الإنتاج نتيجة الإصابة بالأمراض والتقلبات الجوية، وهناك ضعفاً في أداء المؤسسات الحكومية المنوط بها تنمية تلك الصادرات وفق ما أقرت به المؤسسات التسويقية في نتائج الاستبيان، كما أن

السقف السعري لواردات الخضر والفاكهة وقيود المواصفات تحد من قدرة الصادرات المصرية على اختراق السوق الأوروبي.

المراجع

١. ابراهيم سليمان، محمد جابر(٢٠٠٤) "دراسة تحليلية لأداء أسواق أهم صادرات الخضر والفاكهة المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع (مصر المعاصرة)، المجلد٩٥، العدد ٤٧٣، ٤٧٤.

٢. ابراهيم سليمان، محمد جابر، (٢٠٠٨)"نظم التسويق الزراعي"دار الفكر العربي القاهرة.

٣. أسماء محمود، عباس العوضي، عبير كامل(٢٠١٠) "دراسة اقتصادية للفاقد التسويقي لبعض المحاصيل البستانية في مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٢٠)،العدد (١) مارس.

٤. جابر بسيونى، أحمد غزال، أحمد إسماعيل، (٢٠١٠) "العوامل المحددة للطلب الأجنبي على الطماطم لمصرية في الأسواق العالمية "المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٠، العدد (١)

٥. حمدي الصوالحي، وآخرون(١٩٩٥)"التحليل الاقتصادي للفاقد من الحاصلات الزراعية في الأراضي الجديدة"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٥)، العدد (٢)سبتمبر.

٦. سوسن سيد عيسي(١٩٨٩)"دراسة اقتصادية للفاقد التسويقي لبعض محاصيل الخضر والفاكهة في جمهورية مصر العربية"رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

٧. عبد المجيد ابو المجد(٢٠٠٨)"الكفاءة الاقتصادية والتسويقية لمحصول الطماطم علي المستوي القومي وفي محافظة قنا" مجلة أسيوط للعلوم الزراعية ، المجلد (٣٩)، العدد (٥).

٨. فريال محمود البنا (٢٠٠٠) "إنتاج وتسويق الحاصلات الزراعية في الأراضي الجديدة وأهمية عنصر العمل منها"المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (١٠)العدد(١)مارس.

٩. قطاع سياسات تنمية صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، النشرة الشهرية للمنتدى الاقتصادي(٢٠١٠) رقم ٦٢، أكتوبر.

١٠.محمد أمين الششتاوي (١٩٩٤) "قياس الكفاءة التسويقية لمحاصيل الخضر في مصر"المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد(٤) العدد(٢) سبتمبر.

١١.محمد علي عواد(٢٠٠٤) "انتاج وتسويق بعض محاصيل الخضر من الأراضي الصحراوية والأراضي القديمة في مصر"رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق.

12.Economic Forum Monthly bulletin (2010) No. 62, October 2010, Issued by the export development policies for the sector of small and medium enterprises.

13.FAO, UN, (2011), FAO statistics Division

14.Soliman, Ibrahim & Mashhour,* Ahmed (2012) "Egyptian Agricultural Policy: Current and Perspective View" wp01_egyptian_agricultural_policy, SUSTAINMED PROJECT, FP7, EU, www. sustainmed.iamm.fr.

15.Soliman, Ibrahim (2010) "Human Development Indicators in Egypt" Working paper No.03.v2 (2)10/10/2010, The Sustainmed project <sustainmed.iamm, fr"

Economics of Egyptian Tomatoes

Summary

This study aimed to provide the diagnostic and empirical analysis of the economics of the tomatoes in Egypt which means appraisal of production and consumption, marketing and foreign trade for this market. The study relied on three sources of data. They are field surveys and questionnaires, published data of the official institutions and the related previous studies. The conclusions extracted from the results showed that most commercial tomato farms are large holdings which reflect the ability of farmers to bear the high operating costs of tomatoes production and they are mostly in the new territories. Although Egyptian tomatoes is grown in three seasons a year yet achieve at constant price a negative income per hectar with a negative growth rate, due to a growth in production costs of two folds the growth rate of the farm price during the period 1990-2010, and because the yield per hectar of tomatoes in Egypt is much less than the tomatoes yield in 55 countries of those cultivating tomatoes. if the farm price is valued in American dollar, it is less than the farm price in the major countries producing tomatoes in the world, which is an indicator of the comparative advantage of Egypt in the production of tomatoes. The Egyptian tomatoes export price is less than the competitors at EU countries, showing the ability of Competitiveness of Egyptian exports of tomatoes

However, the instability in the price of Egypt much less than in the competitive countries, although the concentration of exports in the markets of Arabic countries have begun to decline in recent years with this concentration of 98% to 61% in 2011, but there are many obstacles presented by the study of low productivity of 55 States precede Egypt there are fluctuations in production as a result of disease and weather, there is a weakness in the functioning of government institutions entrusted with the development of those exports as recognized institutions Marketing survey results and the price ceiling for imports of fruit and vegetables and restrictions specifications limit the ability of Egyptian exports to penetrate the EU markets.